إشكالية ظاهرة الفقر في ظل المقاربات النظرية
بحث في العوامل والأسباب

The problem of the poverty phenomenon according to theoretical approaches Research into factors and causes

نسيم بوريني[1] *، نور الدين عزوز[2]

[1]جامعة أم البواقي، الجزائر bourenninassim42@gmail.com

[2]جامعة أم البواقي، الجزائر azzouz.noureddine@univ-oeb.dz

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول: 2020/09/30 تاريخ النشر: 2021/01/15

ملخص

يعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية، حيث شغلت الكثير من المختصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وحسب اختلاف المشارب والتصورات والتخصصات، كانت هناك العديد من التفسيرات والتحليلات والرؤى لفهم هذه الظاهرة، وتحديد أسبابها والبحث في كيفية علاجها، فانبثق حسب هذه التوجهات، الاتجاه الفردي الذي يحصر السبب الحقيقي للفقر إلى الفقراء أنفسهم، وهناك نقيض هذا الاتجاه والمتمثل في الاتجاه الاجتماعي الذي يعتبر أن استمرار ظاهرة الفقر يعود بالأصل إلى المجتمع ذاته، فضلا عن الاتجاه الاقتصادي والاتجاه الديني القدري، حيث أن هذا الأخير يحدد أسباب الفقر في عوامل خارجة عن قدرة الإنسان، ونظرية الحلقة المفرغة للفقر، وهذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى الدخل ثم مستوى التغذية، لتتعدى إلى الصحة فالإنتاجية وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى وإلى جانب هذه النظرية فهناك النظرية المالتوسية والنظرية الماركسية والوظيفية حيث تؤكد هذه الأخيرة على أهمية القيم والمعايير في انتشار أو انخفاض ظاهرة الفقر، وقد جاءت هذه المداخلة من أجل تفصيل ذلك وتوضيح مدى علاقة الفقر بالتنمية والصحة والتعليم والسكان والأسس النظرية لقياس الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، مقاييس الفقر، اتجاهات الفقر، نظريات الفقر.

Abstract

Poverty is a social phenomenon, as it occupied many specialists in the social and human sciences, and according to the different stripes, perceptions and specialties, there were many interpretations, analyzes and visions to understand this phenomenon, and to determine its causes and research on how to treat it, so it emerged according to these trends, the individual direction that limits the real cause Poverty is for the poor themselves, and there is the opposite of this trend, which is the social trend that considers that the persistence of the phenomenon of poverty is originally due to the society itself, as well as the economic trend and the religious fate trend, as the latter defines the causes of poverty in factors outside the human capacity, and the theory of vicious circle For poverty, this episode begins with a decrease in the income level and then the level of nutrition, to go beyond health and productivity and ends with a decrease in the income level again. Besides this theory, there is the Maltese theory and the Marxist and functional theory where the latter emphasizes the importance of values and criteria in the spread or decrease of poverty, and has come This intervention is to detail this and clarify the extent of the relationship of poverty to development, health, education, population, and theoretical foundations for measuring poverty.

Key words: poverty, poverty measures, poverty trends, poverty theories.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

لم تعرف البشرية عبر التاريخ ظاهرة مؤثرة وملازمة لها كما عرفت ظاهرة الفقر، حيث استفحلت وازداد انتشار هذه الظاهرة على المستوى العالمي في العقدين الأخيرين وبداية الألفية الثالثة خاصة، ولذلك ازداد الاهتمام بها من قبل المختصين والباحثين سواء الاقتصاديين منهم أو الاجتماعيين ورغم الجهود المبذولة من أجل الحد من هذه الظاهرة من قبل كل الجهات المعنية والمؤسسات والعقائد إلا أن هذه الظاهرة لازالت تأخذ في الانتشار أكثر فأكثر خاصة إذا علمنا إن الفقر هو سبب جل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وما ينجم عنه من انتشار للأمراض والجهل وتدني المستوى المعيشي والصحي وسببا أيضا في انتشار الجريمة والآفات الاجتماعية حيث يعتبر الفقر سببا ونتيجة في الوقت نفسه لهذه المظاهر، لذلك جاءت هذه المداخلة من أجل إماطة اللثام عن ظاهرة الفقر وذلك بمحاولة الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هو الفقر؟ وما هي دلالاته الاقتصادية والاجتماعية والنفسية؟ وما هي أهم الاتجاهات والنظريات التي حاولت أن تفهم ظاهرة الفقر وفق العوامل الأساسية التي تراها سببا مباشرا لهذه الظاهرة؟ وما هي أهم الأسس النظرية لقياس ظاهرة الفقر؟.

1. مفهوم الفقر

يعتبر الفقر كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية التي لم تلق إجماعا تاما حولها، فقد اختلف في تحديده الباحثون والمختصون حسب اختلاف تخصصاتهم العلمية ومجالات اهتماماتهم البحثية، ويبدو الاختلاف جليا بين علماء الاقتصاد الذين يعتمدون معايير كمية، وعلماء الاجتماع الذي يركزون أكثر على الأبعاد الاجتماعية، ونظرا لهذا التباين نجد بعض التعاريف للفقر تارة يغلب عليها الطابع الكمي وتارة أخرى يغلب عليها الطابع الكيفي، "ولكن مهما تنوعت الرؤى فإن مفهوم الفقر الذي تشترك حوله كل المحاولات التعريفية، يوحي بالعجز في تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للفرد، وذلك بغض النظر عن محددات الفقر التي تشير إلى ربطه بنمط إنتاجي محدد، أو إلى مؤشراته التي تعكس مختلف مظاهر الفقر كالتواكل، الاتكالية، القدرية، الخمول، كثرة النسل... الخ" (قيرة وآخرون، 2003، ص18)، وضمن هذا السياق، "نجد أن أغلب المؤسسات الدولية المهتمة بالفقر والحرمان والتهميش تعتمد في تحديدها لهذه الظاهرة على معايير كمية (نقدية)، معتبرة أن الفقير هو كل شخص لا يتجاوز دخله دولارا أمريكيا واحدا في اليوم، أي ما يعادل 365 دولارا في السنة" (قيرة وآخرون، 2003، ص18)، ومن التعاريف الاقتصادية أيضا للفقر "يعني افتقار الإنسان إلى الدخل المناسب أو الموارد الكافية لكي يعيش في وضع اجتماعي لائق طبقا لمستويات المعيشة في مجتمعه، علما بأن هذه المستويات تختلف من مكان إلى آخر" (العذاري، والدعى، 2010، ص24)، أما التعاريف الأخرى لمفهوم الفقر التي لها بعد نفسي ما يلي: "أن الفقر ليس مجرد نقص في الموارد أو الممتلكات فقط ولكنه أيضا يتمثل في الأمن، الكرامة الاستقلالية فضلا عن الصعوبة الشديدة في تحسين مستويات المعيشة للأشخاص الفقراء"، أما التعاريف الاجتماعية لمفهوم الفقر فنجد عبد الباسط عبد المعطي يقول عن الفقر أنه "حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي يتميز ببروز تمايزات خاصة ناجمة عن الملكية الخاصة، والتمييز بين أنماط العمل إلى يدوي وعقلي، وتحديد الأمور بناء على ذلك، ويفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقض في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية المرتبطة باستغلال طبقة لبقية الطبقات التي لا تملك والتي تكون مجبرة على بيع عملها الذي تتحكم

فيه الطبقات التي تحوز وسائل الإنتاج في المجتمع" (عبد المعطي، 1979، ص20)، وهناك من يوسع نطاق الفقر ويجمع بين الجانب المعنوي والمادي للإنسان حيث يعتبر الفقراء" هم من لا يستطيعون إيصال أفكارهم وآرائهم ولا يفتقرون فقط إلى الحاجات الأساسية بل يفتقرون حتى إلى الأمن، الكرامة والاستقلالية، حيث حسب **طونسوند** الأفراد والأسر في حالة الفقر حين تعوزهم الموارد اللازمة للحصول على تغذية مثالية، والمشاركة في المجتمع والتمتع بظروف الحياة" (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1998، ص98)، أي أن الفقير هو كل من لا يتمتع بحياة كريمة ويلبي متطلباته المعيشية المادية منها والمعنوية، إلى جانب ذلك فإن مفهوم الفقر يتعدى دلالته ليتصل بأبعاد سياسية وثقافية واجتماعية، كما جاء في منشور للأمم المتحدة وهو"الفقر هو ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد والمقدرات والخيارات والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية" (منظمة الصحة العالمية، 2010، ص06).

2. اتجاهات ونظريات الفقر

1.2. اتجاهات الفقر

قبل التطرق إلى النظريات التي تحاول أن تفسر ظاهرة الفقر، نحاول أولا أن نحصر توجهات جملة هذه النظريات إلى منطلقاتها التصورية سواء تلك التي ترجعها إلى أسباب فردية أو تلك التي ترجعها إلى أسباب اجتماعية أو اقتصادية.

أ. التوجهات الفردية

وتفسر هذه التوجهات ظاهرة الفقر بكونها ظاهرة فردية وأن أسبابها ذاتية تعود إلى الأفراد الفقراء أنفسهم، وهم المسؤولون عن فقرهم وليس المجتمع ويستنتج من هذه التوجهات إن القضاء على الفقر يتأتى عن طريق الاهتمام بالفرد وتحسين قدراته ومكانته من خلال الاهتمام بالموارد البشرية (الصقور، 2010، ص33)، وهذا يعني أنه على الدولة أن تحمل على عاتقها تعليم الأفراد وإكسابهم المهارات الفنية اللازمة وترسيخ الأفكار الإيجابية والخلاقة والإبداعية في أذهانهم، حتى يكتسبوا ملكية الاعتماد على النفس والابتعاد عن العطالة والبطالة والاتكال والتواكل، ومحاولة تبرير فشلهم إلى الأوضاع الاجتماعية والظروف الموضوعية المحيطة بهم، بل على الدولة أن تعمل عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية، كالمدرسة والأسرة والمسجد، وأيضا عن طريق وسائل الإعلام أن تنشر أفكار بناءة، تتسم بالإيجابية من أجل رفع التحدي ومواجهة الصعاب والتغلب على الظروف، لأن مصير الإنسان أولا وأخيرا هو من صناعة أفكاره، وقد قدم **تشارلز فالنتين** (Charles Valentine) وجهة نظر لمعالجة الفقر حيث يرى أن الفقراء لهم ثقافة الفقر تميزهم عن غيرهم من الطبقات الاجتماعية الأخرى في المجتمع وأنهم غير قادرين عن مشاركة ثقافة الطبقة الوسطى، لذا فإن التغيرات التي تقتضي حدوثها للتخلص من ثقافة الفقر هو تغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا عن طريق التغيير الثقافي الموجه وذلك بوضع سياسة اجتماعية تقوم على ثلاث ركائز: الخدمة الاجتماعية، التربية والعلاج النفسي (شرابي، 2009، ص36)، ويعتبر **لويس أوسكار** (louis oscar) أول من استخدم المفهوم لجماعة

الفقراء وقد اختصر هذا المصطلح إلى ما يعرف بثقافة الفقر ويعرفها بأنها: "طريقة للحياة بتوارثها كل جيل من الجيل السابق عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة" (شرابي، 2009، ص36).

ب. التوجهات الاجتماعية

وتؤول هذه التوجهات إلى المجتمع من خلال الهيكل الطبقي وعلاقة وتوزيع القوى والتمكين الاجتماعي وهي جميعها تجعل من فرد ما غنيا وآخر فقيرا متدني الدخل والإمكانيات وأن المسؤول عن وجود هذه الظاهرة واستمرارها ليس الفقراء أنفسهم بل المجتمع ومما فيه من خلل وضعف وتحيز في فعالياته وأنشطته التنموية والاجتماعية والسياسية" (العذاري، والدعى، 2010، ص34)، ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغية القضاء على ظاهرة الفقر أو الحد من انتشارها نجد أنفسنا أمام مدرستين أساسيتين في علم الاجتماع تحاول كل واحدة منها تفسير وتحليل ظاهرة التخلف التي هي أساس تفقير الشعوب في دول العالم الثالث، وهاتين المدرستين متمثلتان في **المدرسة الماركسية والمدرسة الوظيفية** أما الأولى فهي ترجع أسباب فقر شعوب إلى **العامل الاقتصادي** والصراع الطبقي وهيمنة النظام الرأسمالي، أما المدرسة الوظيفية أو كذلك المدرسة البنائية الوظيفية فهي ترجع السبب الحقيقي لتخلف المجتمعات وانتشار ظاهرة الفقر بها إلى **القيم والمعايير** السائدة أصلا في هذه المجتمعات، كونها لا تعتمد في تسيير قطاعاتها ومؤسساتها الاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية والسياسية على الكفاءات، بل هي تعتمد على أساس العزو والنسب والمحسوبية، وبذلك فإننا لا نجد الرجل المناسب في المكان المناسب في أي مجال من المجالات، ونتيجة ذلك يكون الفشل في جميع القطاعات، مما ينجم زيادة تخلف المجتمع وانخفاض الإنتاجية والمردودية مما يؤدي إلى انتشار التخلف والفقر في هذه البلدان.

ج. التوجهات الدينية

وتؤول هذه الاتجاهات في تفسير ظاهرة الفقر والغنى على أنها قدر مقدور وأمر محسوم باسترشادهم إلى الآيات البينات من أقواله ذو الجلال والإكرام سبحانه وتعالى بسم الله الرحمان الرحيم "**وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ**" و"**اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ**" وفي هذه الحالة فإن أسباب الفقر تكون خارجة عن الأسباب والوسائل الموصلة إلى الثروة وهو أمر مطلوب ومرغوب (العذاري، والدعى، 2010، ص35)، وأساس هذه الأفكار السلبية التي تدعوا إلى التكاسل والتقاعس والاتكال والتواكل يعود بالأصل إلى سوء فهم مدلول القضاء والقدر، فالأرزاق بيد الله وهذا أمر مفروغ منه إلى جانب ذلك يتعين الأخذ بالأسباب والسعي الحثيث وبذل الجهد والمثابرة وأما التوفيق فهو بيد الله عز وجل وقد جاء في محكم التنزيل "**يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ**" (سورة الرحمن: الآية 33)، وهذه دعوة صريحة من الله عز وجل إلى كل عباده بأنهم يستطيعوا أن يحققوا العجب العجاب إذا اخذوا من العلم مطية ومفتاحا يلجون به كل الأبواب المغلقة والمشاكل التي يواجهونها وحتى لو أرادوا أن يخرجوا من أصقاع الأرض لاستطاعوا ذلك بواسطة العلم، ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الفقر لا يقتصر فقط على الحاجة إلى الغذاء والكساء والمأوى بل يتعدى إلى ابعد من ذلك، إلى كل ما يحقق الكرامة الإنسانية كالحقوق المدنية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

2.2. النظريات المفسرة لظاهرة الفقر

تعددت واختلفت النظريات التي حاولت أن تفسر ظاهرة الفقر وذلك بسبب تعدد العوامل المؤدية إلى هذه الظاهرة وحسب مدى تركيز كل نظرية على إحدى هذه العوامل، فهناك من يركز على الإنسان الفرد كونه سببا في وضعه الذي آل إليه وهناك من يرجعها إلى أسباب قاهرة وظروف اجتماعية أدت إلى استفحال هذه الظاهرة إلى جانب من يرجعها إلى عوامل اقتصادية أو قدرية أو ديموغرافيا أو إلى القيم والمعايير السائدة في كل مجتمع، وتفصيل ذلك كما يلي:-

أ. نظرية الحلقة المفرغة

تشير النظرية إلى أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي فمن المعروف في الدول النامية، إن للفقر حلقة مفرغة تبدأ به وتنتهي به وهذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض الإنتاجية وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى (الحبيب، 1985، ص37)، والفكرة الجوهرية التي تقوم عليها هذه النظرية، أن انخفاض الدخل ينجم عنها مشاكل صحية، تعليمية، تؤثر بدورها على الإنتاجية فتنتهي في الأخير من حيث بدأت أي انخفاض الدخل الذي يكرس ظاهرة الفقر إلا أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية يشير إلى أن هناك حلقات مفرغة متعددة، فهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم وتبدأ بانخفاض مستوى التعليم ثم انخفاض مستوى المهارة الفنية ثم انخفاض مستوى الدخل تنتهي بانخفاض مستوى التعليم، وهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض المستوى الصحي والتي تبدأ بانخفاض مستوى الدخل الحقيقي ثم التغذية وتنتهي بانخفاض المستوى الصحي (لطفي، 1975، ص14)، ومن الملاحظ أن السبب المباشر للفقر حسب هذه النظرية هو الدخل المتدني، حيث "يؤدي هذا إلى ضعف في الاستهلاك والادخار ويؤدي هذا إلى ضعف القدرة الشرائية وبالتالي إلى ضيق السوق وهذا ما يعرف عنه بالحلقة المفرغة للفقر والتي عبر عنها **نوركسيه**، وأشار إلى هذه الحلقة أنها كانت من أهم الحلقات المفرغة احدها في جانب العرض من رأس المال النقدي (الادخار) والأخرى من جانب الطلب على ذات رأس المال" (مبارك، 1999، ص53).

الشكل رقم 01: عوامل ظهور ظاهرة الفقر

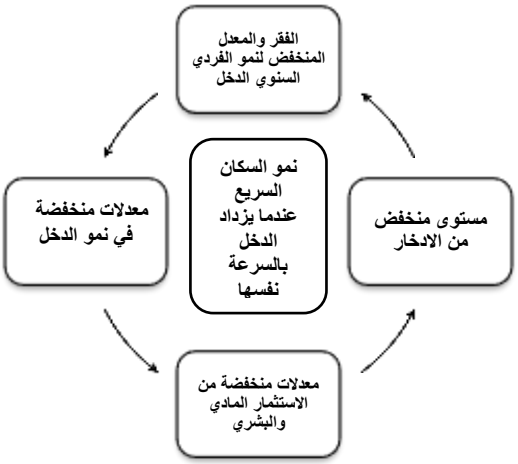

المصدر: النجفي، 1988، ص 36.

ب. نظرية مالتوس:

حتى يتسنى لنا تقدير الفكر المالتوسي يجب الإلمام بفكرة عامة عن الظروف الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشها هذا المنظر، فقد ولد (**توماس روبرت مالتوس**) في إنجلترا عام 1766، وتوفي عام 1834، كان كاتبا متفوقا في جامعة كمبريدج "التحق كاهنا بالكنيسة إنكلترا عام 1797 وعمل أستاذا للتاريخ وعلم الاقتصاد من عام 1806 إلى وفاته عام 1834، عاش هذا المفكر في زمن كان التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في أوروبا يشهد تغيرات هامة تؤدي إلى حدوث ارتفاع نسبي بطيء في معدلات السكان وكان أهم هذه المتغيرات التحسن في إنتاجية الإنسان في قطاعي (الزراعة، الصناعة) مما أتاح بعض التحسن البطيء في الأحوال المعيشية لقطاعات واسعة من السكان" (الراوي، 1988، ص40)، وقد عملت ظروف موضوعية عايشها **مالتوس** كانت سببا في تبلور معظم أفكاره التي لها علاقة بالسكان والفقر ومن أهمها؛ الزيادة في أعداد السكان في بقاع العالم إبان القرن التاسع عشر، وما ترتب عليها من مشاكل سكانية متمثلة بالهجرة، والبطالة، الانحراف، ظهور الجريمة، انتشار الفقر (وايرن، ولويس، 1969، ص25)، فضلا عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المترتب عن الثورة الفرنسية وجل الأفكار التي كانت تنادي بها والتي لم تلق الرضا والقبول عند **مالتوس** على غرار المدافعين عن النظام السياسي في إنجلترا، إلى جانب ذلك فإن تقدم البحوث الإحصائية للسكان أعطت **لمالتوس** نظرة شاملة حول التزايد السكاني الكبير الذي ستشهده البشرية في المستقبل والذي بدوره سيكون سببا في انتشار الفقر والجوع والأمراض والحروب وعلى هذا الأساس بين **مالتوس** نظريته حول علاقة السكان بالغذاء والتي مفادها كما يلي:-

ينطلق **مالتوس** من مسلمتين اثنتين؛ **الأولى** أن الطعام ضروري لوجود الإنسان **وثانيها** أن الهوى والعلاقة العاطفية بين الجنسين أي الرجل والمرأة مستمرة.

وبناء على ذلك فإنه يخلص إلى القول: أن قوة السكان اكبر بكثير من قوة الكرة الأرضية على إنتاج عيش الناس، فالسكان يتزايدون في معدل أو متوالية هندسية (64.32.16.8.4.2.1)، بينما تتزايد سبل العيش في معدل أو متوالية حسابية (7.6.5.4.3.2.1) إن قدرا ضئيلا من التعمق في هذه الأرقام سوف يكشف مدى ضخامة القوة الأولى إذا قورنت بالثانية (السيد، 2004، ص134)، وأمام هذه الهوة الكبيرة بين الزيادة السكانية المتسارعة أمام ضآلة زيادة الموارد الطبيعية أو الغذاء، يتضح **لمالتوس** مدى الخطر الكبير الذي يتربص بالبشرية ومدى الفقر الذي يتهددها. ولذلك نجد **مالتوس** يدعوا إلى خفض الزيادة السكانية عن طريق تأخير الزواج وإنجاب عدد قليل من الأولاد وتجنيب من استحال عليه توفير تلك الإمكانات الاقتصادية الضرورية للزواج، فإن عليه أن يؤجل زواجه إلى اجل غير مسمى وأن يتزوج بعد أن يفقد قدراته على الإنجاب حتى لا ينجب أطفالا لا يستطيع توفير القوت لهم"، إلا أن أراء **مالتوس** ووجهت بكثير من الانتقادات من أهمها:-

- استند **مالتوس** لإثبات صحة قانونه بشأن الزيادة في إنتاج الغذاء حسب المتوالية الحسابية إلى قانون تناقص الغذاء، ومن المعروف أن مثل هذا القانون لكي يظهر يتعين الافتراض بأن وسائل الإنتاج لا تتطور... وهي افتراضات غير واقعية إذ اثبت الواقع أن الإنتاج الغذائي يمكن أن يستمر في الزيادة على نحو تدريجي قد تفوق نمو السكان بفضل التوسع العمودي والأفقي للإنتاج... فإن التجارب

والدراسات والوقائع أثبتت أن مثل هذه العلاقة هي عكسية، فمعظم الزيادات في حجم الإنتاج يرافقها انخفاض في وتيرة النمو السكاني والعكس صحيح" (السيد، 2004، ص134).

- لم يزد سكان العالم حسب المعدلات التي افترضها **مالتوس**، بل أن بعض دول غرب أوروبا عانت من انخفاض في عدد السكان وعندما استغلت سهول أمريكا الشمالية في الزراعة وزادت الثروة زاد عدد السكان بمعدل أقل" (رشوان، 2011، ص63).

ج. التفسير الماركسي للفقر

"فسر **ماركس** الفقر بأنه أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج، وتسيطر عليها وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة، وهكذا فإن الأمن المادي للفقر يعتمد بصورة رئيسية على انتماءه الطبقي... ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه" (ويبستر، 1986، ص49)، ولذلك يرجع الماركسيون الفقر أساسا إلى النظام الرأسمالي الذي يقسم المجتمع إلى فئة صغير تملك الثروات ورأس المال وفئة كبيرة بالكاد تملك قوت يومها، ولم يتوقف الفكر الماركسي عند هذا الحد في تفسير أسباب هذه الظاهرة بل ظهر مفكرون ماركسيون آخرون يطلق عليهم اسم مفكرو الاجتماع النيو- ماركسيين أو الماركسية المحدثة أو الشبابية التي ظهرت منذ مطلع الستينات والسبعينات من القرن الماضي ومن أهم هؤلاء الماركسيون المحدثين **أندريه جوندر فرانك**، والذي يرجع السبب الرئيسي إلى فقر الدول المتخلفة أو النامية خاصة منها الأفريقية والأسيوية وأمريكا اللاتينية إلى استغلالها من الدول الرأسمالية المتقدمة عن طريق ما يسمى بالاستعمار الجديد أو الشركات متعددة الجنسيات، والتي تشغل هذه الشعوب وتدفع إلى تفقيرها عن طريق استغلالها من السلطة التي تحكمها والتي يطلق عليها بصفوة **الكومبرادول**، والمتمثلة في أغنياء وأصحاب القرار لهذه الدول الفقيرة والتي تستفيد من تقديم ثروات هذه البلدان الفقيرة مقابل امتيازات شخصية يحصلون عليها، "فواقع التخلف في دول الأطراف هو محصلة طبيعية للتوسع والنهب الاستعماري والهيمنة الإمبريالية المعاصرة، متمثلة خصوصا فيما يعرف اليوم بالاستعمار الجديد" (قيرة، وغربي، 2017، ص24)، فهذه الشركات متعددة الجنسيات تجمع ثروتها من خلال استغلال هذه الدول الفقيرة عن طريق استنزاف ثرواتها الطبيعية والاستفادة من اليد العاملة الرخيصة وخلق أسواق تجارية جديدة لها.

وخلاصة هذه النظرية أو ما يطلق عليها بنظرية التبعية تكمن في كونها "ركزت ووضحت العوامل الخارجية والتاريخية التي أسهمت في صنع التخلف، وكذا في تحديد شروط إعادة إنتاجه، وفي هذا الإطار يؤكد **بول باران** أن التخلف هو نتيجة اتصال للبنية الاقتصادية للدول المتقدمة مع نظيراتها في الدول الأخرى" (قيرة وآخرون، 2003، ص23).

3. الأسس النظرية لقياس الفقر

اختلف المنظرون في تحديد كيفية قياس الفقر، ولذلك تعددت الأساليب والرؤى في هذا الشأن ويمكن أن نلخصها في منظورين رئيسين نوضحهما في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: مؤشرات الفقر

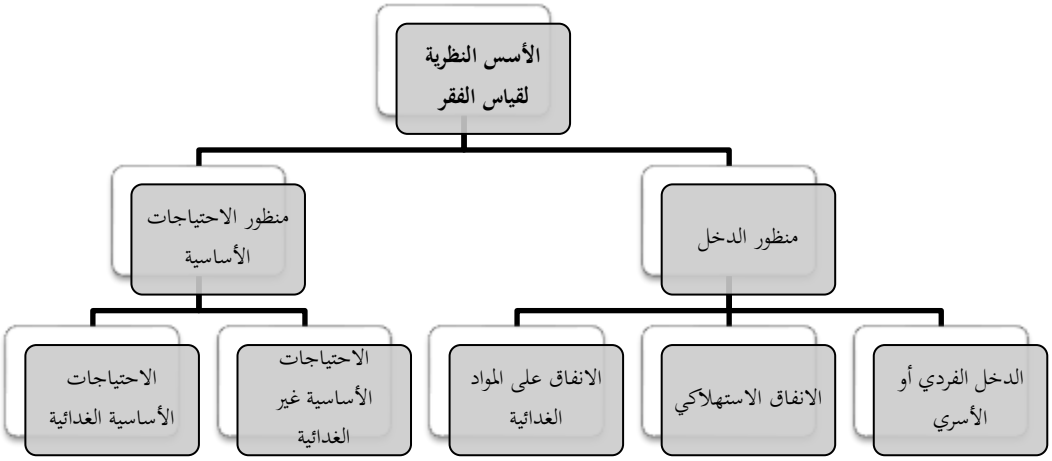

المصدر: من إعداد الباحثين.

1.3. منظور الدخل

ينطوي هذا المنظور من رؤيا مفادها إن أي فرد في المجتمع لا يكون فقيرا إلا إذا كان مستوى دخله دون خط الفقر المحدد. إذا اعتمدت بلدان مختلف مقاييس الفقر في تحديد خط الفقر وفقا للخطوط الموضوعة عالميا لرصد التقدم المتحقق في معدل التخفيف من انتشار الفقر، وغالبا ما يحدد خط الفقر الكامل على أساس الحصول على الدخل الكافي للحصول على كمية محددة من الغذاء، وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس الفقر وهي كالآتي:-

أ. نصيب الفرد من الدخل القومي

يعتبر دخل الفرد أو الأسرة في مقدمة تلك المؤشرات كونه يتيح للفرد أو الأسرة قدرة الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحدد الأساسي للمعيشة.

ب. الإنفاق الاستهلاكي

الإنفاق الاستهلاكي هو القيمة السوقية الكلية لسلع الخدمات التي يبتاعها القطاع العائلي ويتضمن مشتريات الطعام، الكساء، والخدمات والمرافق الأخرى، أستحدث هذا المؤشر لتفادي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة ولكونه أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة، التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر.

ج. الإنفاق على المواد الغذائية

وتستخدم هذه الطريقة نسبة الإنفاق على المواد الغذائية من دخل الأسرة كمؤشر بديل لقياس مستوى المعيشة أو (مستوى الفقر) وذلك على أساس أنه كلما ارتفعت تلك النسبة كلما انخفضت قيمة ما توجهه الأسرة من إنفاقها إلى السلع غير الضرورية، وهذا يعني انخفاض مستوى معيشتها (العذاري، والدعى، 2010، ص41).

2.3. قياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية

وهي تمثل الحد الأدنى من الاحتياجات من اجل ضمان استمرار حياة الأفراد ولذلك كل فئة من السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى فهي تقع ضمن حدود الفقراء وتنقسم هذه الحاجات إلى قسمين:-

أ. الاحتياجات الأساسية الغذائية

تعتمد الاحتياجات الأساسية الغذائية على حاجة الجسم البيولوجية من السعرات الحرارية والبروتينات إضافة إلى العناصر الأخرى لممارسة نشاطه اليومي فمثلا مقدار الغذاء الذي يقل عن 2100 سعرة حرارية في اليوم يعتبر فقيرا.

ب. الاحتياجات الأساسية غير الغذائية

وتتمثل في السكن، الملبس، خدمات التعليم، خدمات الصحة، والحاجة إلى النقل، ويتعدى مفهوم الاحتياجات الأساسية غير الغذائية إلى نوعية الخدمات الصحية والتعليمية ومدى توفر المياه الصالحة للشرب والبيئة الخالية من التلوث وحرية الإنسان.

4. مؤشرات الفقر

تعتبر مؤشرات الفقر الركيزة العملية التي يعتمد عليها من أجل قياس الفقر وذلك من خلال تحديد خط الفقر ومن أهم هذه المؤشرات هي (أسامة، 2014):-

أ. **مؤشر عدد الرؤوس**: يعبر عن عدد أفراد الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر وإذا افترضنا أن حجما معينا من السكان (q) هم فقراء (أي أن مستوى استهلاك اقل من خط الفقر الذي تم تقديره) وأن حجم السكان يعادل (N) فإن مؤشر عدد الرؤوس يمكن التعبير عنه بـ: $H = Q/N$، وقد تم التمييز بين نوعين من خطوط الفقر:-

فقد وضع البنك الدولي رقمين قياسيين يستندان إلى الحد الأدنى من الاستهلاك، ومستوى المعيشة لقياس الفقر على المستوى العالمي بصورة عامة، والدول النامية بصورة خاصة على أساس أسعار الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1985، فالحد الأعلى للدخل هو 370 دولار للفرد سنويا، وهو الفقر المطلق.

ب. **خط الفقر المدقع**: ويمثل تكلفة تغطية الحاجات الغذائية سواء للفرد أو الأسرة، وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة.

ج. **خط الفقر المطلق**: يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد هذه الاحتياجات سواء للفرد أو للأسرة، وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا.

خـاتـمـة

بعد أن تطرقنا إلى تحديد مفهوم الفقر وما يحمله من دلالات مادية واجتماعية ونفسية، وبعد أن عرضنا أهم الاتجاهات والنظريات التي حاولت أن تعطينا نظرة عامة عن أسباب الفقر ومظاهره بالتفسير والتحليل، نخلص إلى نتيجة أساسية، هو أن الفقر لا يمكن أن نحصره في عامل أو سبب واحد، بل هناك عدة عوامل تكون وراء ظاهرة الفقر منها عوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية أو ثقافية أو ديموغرافية، حيث أنها تعمل فرادا أو مجتمعة

على انتشار الفقر وما يعنينا في هذا المقام هو استخلاص أهم النتائج التي تفيدنا في تخطي مشكلات الفقر والتقليص من انتشاره ولذلك نعرض أهم الحلول التي نرى أن لها دور في القضاء على هذه الظاهرة من أهمها:-

1. تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه البلدان التي تعاني من انتشار ظاهرة الفقر بشكل كبير، وذلك لن يتحقق إلا عن طريق الاستثمار في التنمية البشرية، باعتبار أن الإنسان هو حجر الزاوية لأي تنمية في بلد ما، عن طريق تكوينه وتعليمه وتدريبه على مختلف المهن والحرف التي تدخل في إطار متطلبات مجتمعه و متطلبات السوق. ويجب التركيز أكثر على التعليم والتكوين والتدريب الميداني أكثر منه نظري، لأننا نجد في هذه البلدان النامية والتي تعتمد عل العمالة الخارجية أو الأجنبية، حيث أنها تأتي بعمال صينيين أو أتراك أو غيرهم من الأجناس لا لشيء سوى لكونها لديها الخبرة اللازمة و متمرسة ميدانيا على انجاز مختلف المشاريع والأعمال، وهذا ما يزيد من حدة البطالة وانتشار ظاهرة الفقر لأبناء البلد الأصلي.
2. محاولة القضاء على بعض القيم والمعايير السلبية التي تكرس مبدأ الرداءة في تسيير مختلف القطاعات، لأنها تعتمد بالأساس على وضع المسئولين والمسيرين والموظفين والعمال على أساس العزو والنسب والمحسوبية والولاءات السياسية، وليس على أساس الكفاءة والقدرة على الانجاز ومبدأ التخصص العلمي. ولهذا السبب نجد الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة في جميع القطاعات والمجالات كتحصيل حاصل وهذا ما يعمق من تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ويزيد في استفحال ظاهرة الفقر. ومقابل ذلك نجد أن الدول المتقدمة، ما تقدمت وما حققت الحياة الكريمة لمواطنيها وما استطاعت إن تسيطر على ظاهرة الفقر وتقليص هوته وانتشاره سوى لأنها كانت ناجحة في تحقيق أهدافها التنموية والإستراتيجية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية عن طريق اعتمادها على الكفاءات ومراعاتها لمبدأ التخصص.
3. محاولة القضاء على ثقافة الفقر التي ورثها الأبناء عن الأجداد وبعض الأفكار السلبية والخاطئة التي يحملونها عن مفهوم القضاء والقدر كون أن الفقر قدر مقدور وأمر محسوم، ولا يجب معارضة هذا القدر. وهذا ما يورث الاتكال والتواكل والعطالة والبطالة ويزيد من استفحال ظاهرة الفقر أكثر فأكثر. ولذلك على المجتمع أن يحارب مثل هذه الأفكار الخاطئة عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والمساجد وعن طريق الوعاظ والدعاة ووسائل الإعلام من أجل تثقيف الأفراد وتعليمهم الفهم الصحيح لموضوع القضاء والقدر وعلاقته السديدة والصائبة مع الفقر، وفي حالة وقع المحظور ولازال الفقر منتشرا علينا تشجيع الأغنياء على دفع الزكاة والتي تعتبر من أهم الآليات للقضاء على الفقر في الدول الإسلامية.
4. بالنسبة للدول الفقيرة فان الشركات متعددة الجنسيات ليست شرا كله و ليست خيرا كله أيضا، ولذلك علينا تقليص شرها بعدم استغلال الثروات الطبيعية إلا بطريقة موضوعية أو استغلال اليد العاملة الرخيصة مقابل ما تحققه من أرباح طائلة إلى جانب الاستفادة من التكنولوجية التي تعتمدها وتشغيل أكبر عدد من العمال لانتشالهم من الفقر.

5. تفعيل دور الجامعة عن طريق الأبحاث العلمية في القضاء على هذه الظاهرة، وأن يكون للجامعة دور الريادة للنهوض بكل القطاعات في جميع المجالات، وأن تكون الجامعة بمثابة القاطرة الرشيدة للنهوض بالمجتمع والقضاء على جل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باعتبارها تمثل العلم والعلم هو سبيل الوصول إلى أي مبتغى مهما كان مستعصيا أو كان اقرب إلى المستحيل.

المراجع

1. إسماعيل قيرة وآخرون (2003): عولمة الفقر، ط1، مصر، دار الفجر.
2. عدنان العذاري وهدى الدعى (2010): قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، ط1، عمان، دار جرير.
3. عبد الباسط عبد المعطي (1979): توزيع الفقر في القرية المصرية، القاهرة، مصر، دار الثقافة الجديدة.
4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (1998): مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي الدورة 12، الجزائر.
5. الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية (2010): المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، العدد رقم 05، مصر، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان.
6. محمد الصقور (2010): السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، ط6، عمان، الأردن، دار جرير.
7. شرابي عبد العزيز، بوزيدي ناشدة (2009): تحليل وقياس الفقر في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
8. فايز إبراهيم الحبيب (1985): التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، جامعة الملك سعود، ط6، السعودية،عمادة شؤون المكتبات.
9. علي لطفي (1971): التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، مصر، مطبعة الكمالية.
10. عبد المنعم محمد مبارك (1999): مبادئ الاقتصاد، مصر، الدار الجامعية،
11. منصور الراوي (1988): سكان الوطن العربي، مصر، دار الكتب الجامعية.
12. وايرن سي تومسون، وافيت لويس (1969): مشكلات السكان، ترجمة: راشد البراوي، وعبد المنعم الشافعي، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي.
13. السيد عبد العالي السيد (2004): علم اجتماع السكان، مصر، دار المعرفة الجامعية.
14. حسين عبد الحميد رشوان (2011): السكان والمجتمع، ط6، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
15. اندرو ويبستر (1986): مدخل لسوسيولوجية التنمية، ترجمة: حمدي حميد يوسف، العراق، دار الشؤون الثقافية العامة.
16. إسماعيل قيرة وعلي غربي (2017): في سوسولوجيا التنمية، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
17. شيماء أسامة (2017): الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08- 09 ديسمبر، مسترجع من الموقع الإلكتروني www.univ- Alger-dz، بتاريخ: 2019/08/27، الساعة: 18:25.